العرب
الثلاثاء 2021/11/09
السنة 44 العدد 12235

مخاوف من عودة ليبيا إلى الانقسام في غياب شخصية جامعة

إما إنجاح أول انتخابات رئاسية في تاريخ البلاد وإما العودة إلى العنف

استعدادات حذرة للانتخابات

فتحت ليبيا بداية من الاثنين، أبواب الترشح للانتخابات الرئاسية التي ستنتظم في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم، والانتخابات التشريعية التي يرجح أن تنتظم بالتزامن مع الجولة الثانية من الرئاسيات أي بعد 52 يوما من الجولة الأولى، وتزامنا مع ذلك تعالت الأصوات الرافضة لترشح أسماء محسوبة عن النظام السابق وسارع أنصار جماعة الإخوان للتلويح بالعودة إلى مربع العنف في حال ترشح المشير خليفة حفتر وأصبح رئيسا للبلاد.

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

تونس - تتجه ليبيا إلى أول انتخابات رئاسية منذ قيام الدولة وإعلان استقلالها في الرابع والعشرين من ديسمبر 1951، أي قبل 70 عاما، حيث خضعت للنظام الملكي الدستوري بزعامة الملك إدريس السنوسي حتى العام 1969 تاريخ استيلاء ضباط عسكريين بقيادة معمر القذافي على الحكم، وتعطيل آلية الانتخابات إلى حين الإطاحة بالنظام في العام 2011، وتم الالتجاء في ديسمبر 2015 بالصخيرات المغربية، ثم من خلال ملتقى الحوار السياسي بجنيف في فبراير الماضي، إلى اختيار المجلس الرئاسي في نسخة أولى برئاسة فايز السراج ونسخة ثانية برئاسة محمد يونس المنفي.

ومن المنتظر أن يعلن في الرابع والعشرين من نوفمبر الجاري عن قائمة المرشحين رسميا للرئاسيات، أي بعد يومين من إغلاق باب قبول الملفات، فيما أكد رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عماد السايح أن جميع الطعون بخصوص ترشح بعض الشخصيات ستعرض على القضاء لاتخاذ قراره المناسب.

> من المستبعد ترشح سيف الإسلام القذافي للرئاسيات، نظرا لعجزه عن التحرك للقيام بالإجراءات القانونية

انقسام حاد

يرى مراقبون محليون أن طريق الانتخابات الليبية ستكون مفروشة بالأشواك، بسبب الخلافات الحادة بين الفرقاء السياسيين، مشيرين إلى أن الاتجاه نحو انتخاب رئيس للبلاد قبل تحقيق المصالحة الوطنية يعتبر تحديا غير مأمون العواقب، لاسيما أن أغلب المترشحين غير قادرين على زيارة كل المناطق الليبية.

واستبعدت مصادر مطلعة لـ"العرب" أن يتقدم سيف الإسلام القذافي بترشحه للرئاسيات، نظرا لعجزه على التحرك للقيام بالإجراءات القانونية التي تتطلب حضوره الشخصي، لكنها رجحت أن يدعم ترشح شخصية أخرى محسوبة على النظام السابق، ويخرج بكلمة مسجلة إلى الشعب في هذا السياق، علما وأن مجلس الأمن سيتناول موضوع سيف الإسلام في جلسة خاصة خلال الأيام القادمة.

وأكد رئيس مفوضية الانتخابات نية رئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة الترشح، في تراجع واضح لتعهده بالبقاء على الحياد عندما تولى منصبه في مارس بموجب عملية سلام تدعمها الأمم المتحدة، ورغم مخالفة ذلك الفقرة 12 من شروط الترشح، عدم مسؤولية المفوضية في التحقق من مستندات المرشحين باستثناء الإجراءات الخاصة بها، وأن المفوضية ملزمة باستقبال طلبات المرشحين حال توفر تلك المستندات.

وخلال الأشهر الماضية، كسب الدبيبة دعما شعبيا قويا نتيجة الحملة الدعائية القوية التي نظمها لنفسه بالاعتماد على مقدرات الدولة لاسيما في فئات الشباب والموظفين والمتقاعدين والفقراء والأقليات والراغبين في الحصول على الجنسية وغيرهم.

ويشير المحللون إلى أنه من الصعب أن يقتنع الدبيبة بالخروج من المشهد السياسي بهذه السهولة، مرجحين أن يتقدم بترشحه ليضع القضاء أمام تحدّ كبير، فالموافقة على ترشحه تمثل خرقا للقانون، بينما منعه يعطيه نزعة المظلومية التي سيسعى إلى استغلالها في حشد أنصاره وراء شخصية أخرى تكون محسوبة على اللوبي الذي يتزعمه.

وفيما يمثل المشير خليفة حفتر الذي توقف مؤقتا عن تولي منصب القائد العام للجيش الليبي منذ سبتمبر الماضي للتفرغ لخوض غمار المنافسة على رئاسة البلاد، رقما صعبا في المعادلة، ويحظى بدعم شعبي كبير وخاصة في شرق البلاد، باتت هناك تهديدات معلنة من جماعة الإخوان بالدفع نحو حرب جديدة في حالة فوزه بكرسي الرئاسة.

وزعم القيادي الإخواني ورئيس مجلس الدولة الاستشاري خالد المشري أن إجراء الانتخابات بالطريقة التي خطط لها مجلس النواب وفي هذه الظروف الخاصة من تاريخ ليبيا قد تؤدي إلى حرب أهلية، وأضاف أن "مجموع النتائج المترتبة تشكل خطرا حقيقيا على واقع الشعب الليبي ومستقبله، فأي نتائج تترتب عن هذه الانتخابات لن يتم الاعتراف بها؛ لأنها تفتقد للمصداقية والقبول من طرف عموم أبناء الشعب الليبي".

وادعى المشري أن "استقرار ليبيا يتوقف على درجة الالتزام بمقررات الأمم المتحدة"، وحاول تبرير تهديدات الإخوان وحلفائهم بأن "مجموعة القوانين المتعلقة بانتخاب الرئيس وقانون الانتخابات البرلمانية تضمنت عن قصد مجموعة من المغالطات والمخالفات، وأقرت من المجلس دون أن تعرض على أعضاء مجلس النواب لمناقشتها والتصويت عليها، وفق المقتضيات القانونية المنظمة لسير العمل في المجلس"، مضيفا أنه "تم الطعن في هذه القوانين لدى الدائرة الدستورية ولن يتم الاعتراف بالنتائج المترتبة عليها".

وتابع "أن حفتر لن يكون رئيسا لليبيا ولو على جثث الليبيين، وإذا حدث وأصبح رئيسا لليبيا فإن أبناء ليبيا في مدن ومحافظات المنطقة الغربية سيقاومون بالسلاح، مما سيدخل البلاد في حرب أهلية".

وكان إخوان ليبيا يراهنون على الدعاوى القضائية التي رفعوها في الولايات المتحدة ضد حفتر، وعلى أن يصدر حكم ضده قد يتم اعتماده في منعه من الترشح باعتباره ملاحقا قضائيا، لكن المحكمة الفيدرالية لشرق فرجينيا، قضت الخميس الماضي بتعليق جلسات مساءلته، في قرار اعتبره الإخوان مفاجئا وصادما ومخيبا للآمال، وسط اتهامات بالأخطاء الإدارية والقانونية لممثلي حكومة الوحدة الوطنية.

معركة حياة أو موت

مثلت تهديدات المشري انعكاسا لموقف الميليشيات المسلحة المرتبطة بمحور الإسلام السياسي وبما يصف نفسه بتيار ثورة 17 فبراير إلى جانب اللوبي التركي بأبعاده المالية والاقتصادية والسياسية والثقافية الذي ينظر إلى حفتر كعدو، وإلى المواجهة معه باعتبارها معركة حياة أو موت.

وقالت أم العز الفارسي عضو ملتقى الحوار السياسي، إن "استعداد خالد المشري رئيس مجلس الدولة الاستشاري، إعلان الحرب إذا لم ترضه نتائج الانتخابات الرئاسية، هو وثيقة كاملة وقانونية تجره للمحاكمة باعتباره معرقلا لاستقرار ليبيا".

وترجح أوساط ليبية أن يتجه الوضع في غرب ليبيا إلى حالة من الاحتقان الحاد في ظل التحريض الذي يستهدف مفوضية الانتخابات، فقد هدد المحلل السياسي المحسوب على الإخوان أحمد السويحلي، وهو نجل الرئيس السابق لمجلس الدولة عبدالرحمان السويحلي، بالهجوم على مفوضية الانتخابات في حالة قبولها ترشح المشير حفتر، واعتقال رئيسها عماد السايح، مؤكدا أن قبول ترشح حفتر يكفي لتوجيه تهمة الخيانة العظمى لهيئة المفوضية.

وقد رد عليه جبريل أوحيدة عضو مجلس النواب بالدعوة إلى تقديم بلاغ للنائب العام المستشار صديق الصور، معتبرا أن "النيابة العامة من واجبها القانوني التحرك لمنع الجريمة قبل وقوعها، فهذا الشخص يهدد سلامة رئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات وتعطيل الاستحقاق الانتخابي الذي ينتظره الليبيون".

ووفق مختلف المؤشرات، فإن رئاسيات ليبيا 2021 لن تنهي الأزمة، وإنما قد تعود بها إلى المربع الأول من الفوضى والانقسام، فميليشيات الغرب غير قابلة لفكرة نجاح حفتر أو أحد رموز النظام السابق، والقوى المؤثرة في شرق البلاد، ستبقى تنظر إلى المشير حفتر كقائد عسكري وسياسي وإن لم يفز في الانتخابات لن تسلم قيادتها إلى رئيس منتخب قد يكون معاديا لمؤسسة الجيش، كما أن أغلب القبائل الليبية لن تقبل برئيس يكون تابعا لتركيا أو خاضعا لسيطرة الإخوان أو متورطا في جرائم ضدها.

مصر تكسر المحرمات العسكرية لاتفاقية السلام مع إسرائيل

القاهرة – نجحت مصر تدريجيا في عقد تفاهمات أمنية مع إسرائيل كسرت بموجبها ما يندرج في عداد محرمات حوتها اتفاقية السلام بينهما وملحقاتها العسكرية السرية التي وقعت منذ اثنين وأربعين عاما، وتمكنت القاهرة من إدخال أرتال من المعدات وعناصر من قوات الجيش إلى مناطق مختلفة ذهبت إلى أبعد مدى في سيناء مع احتدام حربها على الإرهاب السنوات الماضية.

وأعلن الجيش الإسرائيلي الاثنين أن ضباطا عسكريين كبارا اجتمعوا مع نظرائهم من المصريين وناقشوا القضايا المشتركة التي تواجه الجيشين.

وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي في تغريدة عبر تويتر "عقد الأحد اجتماع للجنة العسكرية المشتركة للجيش الإسرائيلي والجيش المصري، حيث تم تناول القضايا الثنائية بين الجيشين".

وخلال اجتماع اللجنة تم التوقيع على تعديل لاتفاقية تنظم وجود قوات حرس في منطقة رفح لصالح تعزيز تواجد الجيش المصري الأمني في هذه المنطقة، وتمت المصادقة على هذا التعديل من قبل المستوى السياسي في إسرائيل.

وعلّقت القاهرة الاثنين على تغريدة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي ببيان أعلنه المتحدث باسم الجيش المصري عقيد غريب عبدالحافظ، أكد فيه أن اللجنة العسكرية المشتركة نجحت بناء على الاجتماع التنسيقي في "تعديل الاتفاقية الأمنية بزيادة عدد قوات حرس الحدود وإمكاناتها بالمنطقة الحدودية برفح، وذلك اتفاقية دولية بما يعزز ركائز الأمن طبقا للمستجدات والمتغيرات".

وقالت مصادر أمنية لـ"العرب" إن الاتفاق دولي وجاء في سياق تأمين الحدود المصرية على الاتجاه الاستراتيجي الشمالي الشرقي، وهو خاص بوجود قوات من حرس الحدود المصرية على محور صلاح الدين المعروف بمحور فيلادلفيا داخل قطاع غزة بطول 14 كيلومترا، بالقرب من الحدود مع مصر.

وكشفت المصادر أن هناك اتفاقا رسميا سابقا بين القاهرة وتل أبيب يتعلق بتواجد 750 جنديا مصريا في هذه المنطقة، وتمت زيادة هذا الرقم حتى وصلت إلى أكثر من عشرة أضعافه من خلال تفاهمات ضمنية بين الجانبين، بهدف محاربة التنظيمات الإرهابية التي نشطت بين قطاع غزة وسيناء.

وأكدت المصادر أن لقاء الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ورئيس الحكومة الإسرائيلية نيفتالي بينيت في شرم الشيخ في سبتمبر الماضي "منح الضوء الأخضر لطواقم من العسكريين الفنيين من الجانبين للجلوس معا والتوصل للاتفاق الأخير، وتطوير التعاون بما يحقق أهداف كل طرف الأمنية".

وأوضح الخبير في الشؤون الإسرائيلية أحمد فؤاد أنور لـ"العرب" أن اعتراف المستوى السياسي في إسرائيل بهذا الاتفاق أتى بعد إقرار الميزانية وتفويت الفرصة على سحب الثقة في حكومة بينيت، ما يعني أنها باتت أكثر تحررا من ضغوط المعارضة، ومستقرة نسبيا بما يمكنها من اتخاذ قرارات في مستوى هذا الاتفاق.

وأضاف أن المعنى الذي ينطوي عليه الاتفاق الدولي بالنسبة إلى القاهرة، هو أنها نجحت في فرض إرادتها العسكرية على الأوضاع الأمنية في سيناء وتمكنت من تكييف الموقف السياسي في إسرائيل لصالحها عبر سياسة "الخطوة خطوة" التي قبلت بها على مضض حكومة بنيامين نتنياهو السابقة وتقبلها رضائيا حاليا حكومة بينيت.

واستغلت مصر جيدا حربها في مجال مكافحة الإرهاب داخل سيناء وخرقت الكثير من البنود التي حواها الملحق العسكري مع إسرائيل ضمن اتفاقية السلام، وكان يحرمها من تواجد معدات ثقيلة وعناصر من الجيش في المنطقة (ج) القريبة من الحدود معها، غير أن التطورات الأمنية المتسارعة على أرض سيناء عززت وجود القوات المصرية بجانب الشرطية، بما فيها مناطق كان يعترض على الاقتراب منها المستوى العسكري في إسرائيل.

وأشار أنور لـ"العرب" إلى أن الجديد في الاتفاق الأخير أنه جاء اعتماده رسميا من قبل إسرائيل وعبر لجنة مشتركة مهمتها التنسيق بشأن ضبط الحدود ومنع انفلاتها، ومنع حفر الأنفاق، ووقف عمليات التسلل، والإبلاغ عن أي عمليات إرهابية محتملة.

وعززت الحكومة المصرية حضورها المادي في جميع أنحاء سيناء في الفترة الأخيرة من خلال تواجد قيادة صلبة لقوات الجيش، وتكثيف المشروعات التنموية تحت إشراف الهيئة الهندسية التابعة للمؤسسة العسكرية وبناء جسور وأنفاق تربط بين شرق وغرب قناة السويس وصولا إلى سيناء، ما يمثل هاجسا أمنيا خفيا لإسرائيل، يمكن أن تتراجع دوافعه العسكرية مع تطوير الاتفاقيات الأمنية.

أحمد أنور

القاهرة نجحت في تكييف موقف إسرائيل السياسي لصالحها

حمدي بخيت

التفاهمات تعكس درجة الثقة السياسية بين القاهرة وتل أبيب

ووصلت القاهرة إلى تفاهمات متقدمة بخصوص طلعات كانت تقوم بها طائرات عسكرية مصرية في الشريط الحدودي من داخل إسرائيل، وفاجأت عملياتها التنظيمات المتطرفة بما أسهم في القضاء على كثير من قوتها المسلحة والبشرية في سيناء.

وأكد الخبير العسكري وعضو لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب المصري اللواء حمدي بخيت أن تعظيم التواجد العسكري للجيش في سيناء بكل السبل يعكس الثقة السياسية التي وصلت إليها العلاقة بين القاهرة وتل أبيب، وتقليل مخاوف الجانب الإسرائيلي من مخاطر وجود الجيش المصري على الحدود بأي عدد من القوات.

وذكر لـ"العرب" أن مصر وإسرائيل أدركتا أن التنمية في سيناء لا يمكن أن تتحقق بالقدر المأمول الذي يقضي على كل أشكال التطرف والإرهاب دون وجود عسكري قوي للجيش يحفظ التنمية ويسرّع من وتيرتها بشكل يحمي الأمن القومي للطرفين.

وشدد على أن الرسالة المهمة في كل التطورات السياسية والتفاهمات العسكرية مع إسرائيل هي أن "سيادة مصر على أراضيها لا تقبل المهادنة أو التنازل".

ولفت مراقبون إلى أن الحضور المكثف للجيش المصري في سيناء يعزز مصداقية القاهرة لدى المجتمع الدولي في احترامها لاتفاقياتها الرسمية، وعلى رأسها إسرائيل، وأن الدولة المصرية حريصة على تكريس الأمن والاستقرار تحسبا لأي ترتيبات مستقبلية بالنسبة إلى الأوضاع في قطاع غزة.

وتوقع المراقبون أن تكون الاتفاقية الأخيرة لها علاقة بما سيجري في غزة الفترة المقبلة، ولها علاقة بالتهدئة بعيدة المدى بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل، والصفقة الشاملة المنتظرة التي أشار إليها وزير المخابرات المصرية اللواء عباس كامل في تصريحات لصحافيين إسرائيليين على هامش مؤتمر غلاسكو للمناخ قبل أيام.

مصر تعزز حضورها العسكري في سيناء